

في نوع أثبات البت اذا كان من الصفة بان لا من الخلف ولذا كان في عددها ولكن لا
 في قيمتها ولكن لا في محتاج اليه في كل نوع وما يحتاج اليه كل سنة كالات المشتات وما
 لا يحتاج اليه كل سنة كالات في سنتين ونحو ذلك لا حكمة والوجه في مثل هذا اما قايمة
 التي على السعير لم اذ قال في ما بين سنك الى ما لا يسلك وكان ذلك على اليه في ان توقف
 الحق في ذلك من التوقف وان اذ في الحق في بطن وتحت في كل نوع الوقف وهو في
 مواضع التي في ذلك ما يجب بقدر القارة من نفقة الا في رتب ومسورة الى حجاب وكفاية
 الفقهاء والعلم على البت المال اذ في طريق ان يعلم ان احد ما في صر وان الاخر زائد بينهما
 متساوية تختلف باختلاف الشخص والحال والمطالع على الماحض والموسر وقوف على حده
 فما دون الرجل المكي في النوع في صر على كفاية الرجل الصخر في ما في ثلثة رجال زائد
 على الكفاية وما بينهما لا يتحقق له حدة فليدخ في نوع ما يركب الى حلال بين يمين وهذا في كل
 حكم ينطبق بسبب يغير في ذلك السبب لفظا والعرب وسائر القفا في بقدر ما متضمنات
 اللغات مجزوءة في دقة ينقطع اطرها عن مقابلتها كلفظ الستة فانه لا يحتمل ما دونها
 وما فوقها من الاعداد وسائر الفاظ التخصيصات والتقدير رات فليست كالفاظ اللغوية
 لكن لا في لفظ في كتاب الله تعالى وسائر اصول الدين عليه ولم لا في لفظ في المشكك في
 ان ساط في مقتضاها في اربعين اكر في مقابلته وتوطين الحجة الى هذا الفن في الرصا
 والادكان في توقف على الكيفية في كل ما يجرى من الداخل تحت مقتضى معنى هذا اللفظ ههنا
 من القوام في ذلك سائر اللفاظ وسائر مقتضى معنى لفظ الحق في غير على الخصوص
 يعلم بطريق الصريح في اللفاظ والادكان في مقتضى في استيفائها هذه التسلطات تتكرر في كل
 متعارضة تحت في كل طرف في مقابلين وكل ذلك من الشبهات التي يجب اجابها اذ لم يبرز حجاب
 الحلال بل لا تقبل على الحق او با استصحاب وجب في كل صفة الله عليه في كل ما بين سنك
 الى ما لا يسلك او في مقتضى في الادلة التي سبق ذكرها في هذا في مشاركتها وبعضها
 اشد من بعض ولو نظرت في شهادتها في شئ واحد ان الامر غلط خيل ان ياخذ طهام
 مختلف في عود عن عيب با عدم حجاب بعد لذي يوم الجمعة والبايع قد خالط ما لم حرم
 وليس هو الا من مال في حجة صارت مشبهة في شئ على شئ واحد ان الامر غلط خيل ان ياخذ طهام
 في اقياما في هذا من سبعة فظاهر في الوقوف عليه وليس في وجه التبرع بها في اقصى هذا

الشرع واخذ

الشرع واخذ به وما التمس في حجب الا في حجب القلوب وحيث قضينا باستغناء القلب في غاية
 حيث اراح الحق اما حيث حرم في حق الاستماع او يقول على كل قلب في موضع من ينظر
 عن كل شئ وبشره متساو في كل شئ ولو اعتبرا في ذلك القلوب وانما الاعتبار
 بقلب العالم في الوقت والوقت الذي في احوال فهو الحق الذي في حق في حجبها الى مورها
 اعز هذه القلب في القلوب في حق بقلب نفسه فليست القلوب من قلب هذه الصفة
 وليست هي عليه في حقته ويقال في الزبور ان الله عز وجل في داود عليه السلام قلب في السرايل
 اني لا انظر الى صلواتكم وصياكم ولكن انظر الى من شئت في شئ في ذكره في ذلك الذي في ايو
 ينصري ويا في بر ملا في الباب الثالث في النجاش والسؤال والنجوى
 والاهمال ومظانها اهل ان كل من قدم الملك اطقا ما في هذه ما ردت ان تنصري من اوتجيب
 فليس لك ان تقس على نفسك وتشتك في حقك هذا مما لا يحقق حكم فاذ اخذت
 افتش عنه وليس لك ايضا ان تترك النجاش فتأخذ من كل احد اذ تأخذ لها لا تتحقق
 تحريم بل السؤال واجب مرة وحرم مرة ومندوب مرة ومكره مرة فلهذا من تفصيله والحق
 الشا في منه وهو ان مظنة السؤال مواقع الرتبة في هذا الرتبة ومظانها ما في يتعلق
 بالمالي او يتعلق بصاحب المال المشار له في احوال المالك وله بالاضافة الى من في كل سنة
 احوال ان يكون مجبوراً في مشكوك فيه او معلوما في حق يستند الى دولة الحاكم الادواني
 يكون مجبوراً والمجبور هو الذي ليس معه قرينة تدل على عساده وظهور في العباد ولا ما يد
 على صلاحه ككتاب اهل التصوف والمجاهدين والعلم وعرض من العاد ما في اذ دخلت قرينة لا تتر
 فرائض جلالة في من حاكم شيئاً ولا علم على علة في تنسب الى اهل صلاح اهل الفساد فهو مجبور
 واذا دخلت بطلق عرضاً ودخلت سؤراً في حجب في حجب اهل الفساد او عزمه ولا علم في
 تدل على كونه مريباً او حاكماً لا ما يدل على فقره في هذا في حاكم ولا تقوى ان مشكوك
 في ولا الشك عبارة عن اعتقادين متقابلةين هما نسبته متقابلة في ذلك الفقهاء لا يدري
 الفرق بين ما لا يدري وبين ما يشك فيه وقد عرفت ما سبق ان النوع في كل ما لا يدري في كل
 في سبب اسباط عند ثلاثين سنة ما في في قلب في كل الازمنة وتلك حادثة في الشك الاعلى
 فقالوا هؤلاء نوع فقال لهم حسبان ابن ابي سنان عايشي عدي مهمل في النوع اذ لم يكن في عدي
 شئ من تعدد اسباط النوع وانما ذلك في كل حكم الظاهر في كل حكم في كل ان لا يكون